مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: دور الاتحاد الأوربي في حل الصراعات للجوار الشرقي: نماذج مختارة
اسم الكاتب: نهرين جواد شرقي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6144
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 13:27 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Political Sciences Journal - The Role of the European Union in Conflicts Resolution in the Eastern Neighborhood: Selected Models **Issue** (66) **December** (2023) **ISSN:** 1815-5561 **E-ISSN:** 2521-912X

The Role of the European Union in Conflicts Resolution in the Eastern Neighborhood: Selected Models

Nahrain Jawad Sharqi(*)
nahreen.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Receipt date: 11/6/2023 Accepted date: 1/10/2023 Publication date:1/12/2023

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi66.667



Copyrights: © 2023 by the author.

The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC By) license

Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

The launch of the EU's Eastern Partnership in 2009 intended to signal a new, elevated level of EU engagement with its Eastern neighborhood. Yet there remain several long-simmering and potentially destabilizing conflicts in the region, with which EU engagement thus far has been sporadic at best. The Union's use of its Common Security and Defense Policy (CSDP) in the region and to help solve these disputes has been particularly ad hoc and inconsistent, wracked by inter-institutional incoherence and undermined by Member States' inability to agree on a broad strategic vision for engagement with the area.

The three CSDP missions deployed to the region thus far have all suffered from this incoherence to various extents. In particular, all three were tasked with long-term mandates far beyond their real capabilities, largely for symbolic reasons. This reflects a perception, common in Brussels even after the Treaty of Lisbon, that the EU's instruments are either 'political', like the CSDP, or 'technocratic', like the European Neighborhood Policy (ENP). Yet the CSDP's role as political symbol has only made Member States reluctant to deploy it in such a politically-sensitive region, and this artificial and unrealistic distinction between the two types of policy instruments has hampered the EU's ability to use its wide variety of tools in an effective, coherent and long-term way.

This paper argues that the creation of the European External Action Service (EEAS), as well as the relatively positive current climate of Eurasia relations, offer an unrivalled opportunity for the EU to reconsider its approach to using CSDP to help resolve the conflicts in its Eastern neighborhood. First, the EEAS must develop a set of concrete and politically realistic policy aims for each of the three major disputes in the region: in Transnistria, Nagorno-Karabakh and the two breakaway provinces of Georgia, South Ossetia and Abkhazia. The EEAS, together with the Directorate General for the ENP, should then plan together to use their various instruments in

(*) Asst. Prof. Dr./ University of Baghdad/ College of Political Science.

support of one another, rather than, as has too often been the case until now, merely brief one another on separate but parallel policies.
Keywords: The Eastern Partnership, the European Union, Conflict Resolution, Defense & Security, Lisbon.

دور الاتحاد الأوربي في حل الصراعات للجوار الشرقي: نماذج مختارة

نهرين جواد شرقي(*)
nahreen.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/٦/١١ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٣/١٠/١ تاريخ النشر: ٢٠٢٣/١٢/١

المستخلص:

كان الهدف من إطلاق الشراكة الشرقية للاتحاد الأوربي في عام ٢٠٠٩م هو الإشارة إلى مستوى جديد ومرتفع من مشاركة الاتحاد الأوربي مع دول الجوار الشرقي. ومع ذلك، لا تزال هناك عدة صراعات طويلة الأمد ومن المحتمل أن تزعزع الاستقرار في المنطقة، والتي كانت مشاركة الاتحاد الأوربي فيها حتى الآن متقطعة في أحسن الأحوال. لقد كان استعمال الاتحاد لسياسته الأمنية والدفاعية المشتركة (CSDP) في المنطقة وللمساعدة في حل هذه النزاعات بشكل خاص وغير متسق، وقد عصف به عدم الترابط بين المؤسسات وقوضه عدم قدرة الدول الأعضاء على الاتفاق على رؤية استراتيجية واسعة للتفاعل مع المنطقة.

وقد عانت بعثات الـ (CSDP) الثلاث المنتشرة في المنطقة حتى الآن من هذا التنافر بدرجات مختلفة. على وجه الخصوص، تم تكليف الثلاثة بولايات طويلة الأجل تتجاوز بكثير قدراتهم الحقيقة، لأسباب رمزية إلى حد كبير. يعكس هذا التصور السائد في بروكسل حتى بعد معاهدة لشبونة، بأن أدوات الاتحاد الأوربي إما "سياسية"، مثل الـ (CSDP)، أو "تكنوقراطية"، مثل سياسة الجوار الأوربية (ENP). ومع ذلك، فإن دور الـ (CSDP) كرمز سياسي جعل الدول الأعضاء مترددة في نشره في مثل هذه المنطقة الحساسة سياسياً، وهذا التمييز المصطنع وغير الواقعي بين نوعي أدوات السياسة قد

(*) أستاذ مساعد دكتورة/ جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية.

أعاق قدرة الاتحاد الأوربي على استعمال مجموعة واسعة من الأدوات في طريقة فعالة ومتماسكة وطويلة الأجل.

تجادل هذه الورقة البحثية بأن إنشاء خدمة العمل الخارجي الأوربي (EEAS)، فضلاً عن المناخ الحالي الإيجابي نسبيًا للعلاقات الأوربية – الأوربية، يوفر فرصة لا مثيل لها للاتحاد الأوربي لإعادة النظر في منهجه لاستعمال الـ (CSDP) للمساعدة في حل النزاعات في شرقه. اذ يجب أن تضع دائرة الشؤون الخارجية الأوربية مجموعة من الأهداف السياسة الواقعية لكل من النزاعات الرئيسة الثلاثة في المنطقة: في ترانسنيستريا وناغورنو كاراباخ والمقاطعتين الانفصاليتين جورجيا وأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. كما يجب على دائرة الشؤون الخارجية الأوربية، جنبًا إلى جنب مع المديرية العامة لسياسة الجوار الأوربية، التخطيط معًا لاستعمال أدواتهم المختلفة لدعم بعضهم بعض، بدلاً من، كما كان الحال في كثير من الأحيان حتى الآن، مجرد إحاطة بعضهم بعض بسياسات منفصلة وغير متوازية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الشرقية، الاتحاد الاوربي، حل الصراع، الدفاعية والامنية، لشبونة.

المقدمة:

الاتحاد الأوربي شريك استراتيجي رئيسي للأمم المتحدة في مجالات السلام والأمن. لقد اعترف الأمين العام الاسبق بان كيمون بالاتحاد الأوربي بوصفه أحد أعمدة نظام تعددية الأطراف وبوصفه أنجح مشروع لبناء السلام بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. اذ تنص معاهدة لشبونة على أن" الاتحاد... سيشجع الحلول المتعددة الأطراف للمشكلات المشتركة، خاصة في إطار الأمم المتحدة". كذلك، فأن الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوربي بشأن السياسة الخارجية والأمن، التي تم كشف عنها في عام ٢٠١٦ الممثل الأعلى للاتحاد الأوربي الشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، ونائبة رئيس المفوضية الأوربية، السيدة فيديريكا موغيريني، تشير إلى تعددية الأطراف كمبدأها الأساسي والأمم

المتحدة كشريك أساسي. ويلتزم الاتحاد الأوربي بالمساعدة في الحد من ارتفاع مستويات النزاعات العنيفة على نطاق العالم.

إن الأسباب المتزايدة التعقيد للأزمات، وارتباطها بتحديات السلام والأمن الإقليمية والدولية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، تجعل الشراكة بين المنظمتين أمرا حتميا وليس اختياريا. وبالنظر إلى أن منع نشوب النزاعات يحافظ على الأرواح والموارد، فإن كلا المنظمتين تعملان معا للمساعدة في بناء مؤسسات فعالة للأمن والحوكمة على المدى الطويل، وتشاركان في الدبلوماسية الوقائية للتصدي للأزمات الناشئة. وتتولى إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام القيادة في الحوار مع الاتحاد الأوربي بشأن الشؤون السياسية ومنع نشوب النزاعات، وتجري عدة آليات للحوار منذ سنوات عديدة، بما في ذلك الحوار السياسي الرفيع المستوى الذي بدأ في عام ٢٠١٢م لتعزيز التعاون بشأن الملفات السياسية.

في أكتوبر ٢٠١٠م، قال مفوض التوسيع وسياسة الجوار الأوربية (ENP)، ستيفان فول، للجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الأوربي: "لقد طلب منا الشركاء أن نكون أكثر نشاطًا... هناك توقعات واضحة بين جيراننا بأنه، مع معاهدة لشبونة، سيتمكن الاتحاد الأوربي من نشر واستعمال أدواته جميعا (بما في ذلك CFSP و CSDP) بطريقة أكثر تماسكًا". وقد أظهرت الحرب بين روسيا وجورجيا في أغسطس ٢٠٠٨ المفاجأة والسرعة التي يمكن أن تتطور بها ما يسمى "الصراعات المجمدة" في شرق الاتحاد الأوربي إلى مواجهات عنيفة. وفي هذا السياق، دعا تقرير عام ٢٠٠٨ بشأن تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الأوربية إلى "بذل جهود متواصلة لمعالجة النزاعات" في جنوب القوقاز ومولدوفا بشكل خاص وفي منطقة الجوار الأوربي بشكل عام.

وفقا لما تقدم، تحاول هذه الورقة البحثية تحقيق عدة اهداف أبرزها: دراسة وتحليل دور الاتحاد الأوربي في ادارة وحل الصراعات في الجوار الشرقي، عبر استعراض بعض

النماذج التي كان تدخل الاتحاد فيها واضحاً وبارزاً، مع عرض وتحليل تلك الادوار وتحديد اسباب فاعليتها من عدمها.

ومن اجل تحقيق الاهداف المشار اليها آنفاً، ينطلق البحث تساؤل اساس مفادهُ: **(ما فاعلية الاتحاد الأوربي في حل الصراعات في الجوار الشرقي؟)**. وللإجابة على هذا التساؤل، تم افتراض: **(متى ما أمتلك الاتحاد الأوربي نهجاً واضحاً وموحداً للتعامل مع الازمات والصراعات ستكون له القدرة والفاعلية على حل الصراعات في جواره الشرقي)**.

المنهجية:

لمقتضيات الضرورة العلمية تم استعمال المنهجين (الاستقرائي والاستنباطي).

المحور الاول: الاتحاد الأوربي وحل النزاعات في منطقة الجوار الشرقي يمكن ملاحظة سمتين رئيستين – الاتحاد الأوربي بوصفه "جهة فاعلة" و "كإطار عمل" بكامل قوتهما في منطقة التوسع. هنا، يمكن أن يستعمل الاتحاد الأوربي كلاً من أداة المشروطية والمشاركة مباشرة في عملية حل النزاع، فضلاً عن تنفيذ مهام ذات طابع عسكري أو مدني. هذا ممكن من خلال حقيقة أنه في منطقة التوسيع يمكن للاتحاد الأوربي أن يوفر أقوى حافز لحل النزاع – احتمالية العضوية. (Coppieters et al. 2004, 2).

اشار المختصون إلى هذا الامر غالبًا باسم "قوة جذب"، اذ إن احتمالية العضوية في الاتحاد تخلق عملية تلتزم فيها الدول الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي بمعايير سياسية واقتصادية معينة، بناءً على القيم الديمقراطية. وهذا يعكس نوعين رئيسين من الليبرالية، وأحدثهما هو فكرة السلام الديمقراطي. فعلى مستوى الاتحاد الأوربي، ينعكس الافتراض بأن الدول الديمقراطية لا تقاتل بعضها بعض في عملية التوسيع، والتي تضيف إلى دول الاتحاد دولاً التي أوفت بمعاييرها الديمقراطية، ويأمل الاتحاد أن يؤدي ذلك إلى تأثير غير مباشر في الآخرين من الدول غير الأعضاء.

لقد طالبت معايير كوبنهاجن، وإن لم تكن صريحة، بأن على الدول التي ترغب بالانضمام للاتحاد تسوية النزاعات السياسية مع جيرانها. وتم تحديد هذا بشكل أكثر وضوحًا في عام

١٩٩٥م في مجلس إيسن، والذي أكد على أن الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوربي يجب ألا تتبنى القيم الديمقراطية وتحترم حقوق الإنسان فحسب، بل يجب ألا تجلب المشكلات التي لم يتم حلها فيما يتعلق بمعاملة الأقليات أو النزاعات الحدودية في الاتحاد الأوربي (Hill 2001, 23).

يمكن عد ذلك أول تشجيع مباشر من الاتحاد لتسوية النزاعات في المنطقة كشرط مسبق للعضوية. ففي وقت لاحق، بعد أزمة كوسوفو، اقترحت دول البلقان اتفاقيات الاستقرار والمشاركة مع الاتحاد الأوربي، والتي تصور آفاق العضوية على المدى الطويل. وكان هذا الإجراء الذي اتخذه الاتحاد الأوربي مدفوعًا بشكل أساسي بالشعور السلبي المتزايد داخل الاتحاد الأوربي بأن هناك حاجة إلى إجراء وقائي إذا كانت أوربا ترغب في تجنب الصراعات العرقية مثل كوسوفو لتنتشر إلى بقية منطقة البلقان. وأدى هذا إلى تغيير العلاقة بين متغيري الأمان والتوسع في الاتحاد الأوربي. فقبل كوسوفو، كانت الفكرة الأكثر انتشارًا هي "الأمن كشرط"، أي أنه يجب على المرشحين تحقيق السلام والأمن داخل دولهم وفيما بينهم، ومن ثم يمكن أن يتوسع الاتحاد الأوربي. بعد كوسوفو، تغير الوضع كثيراً، اذ بات من الضروري إعطاء الوعود بالتوسع في المستقبل في المقام الأول، حتى يتمكن الاتحاد الأوربي من أداء دور في تحقيق السلام والأمن والشروع في مفاوضات الانضمام مع تلك الدول المرشحة (Higashino 2004, 12).

بشكل عام، أعتمد أداء الاتحاد الأوربي في حل النزاعات في منطقة التوسع على عدة عوامل: (Coppieters et al. 2004, 2)

١. تماسك الاتحاد الأوربي كجهة فاعلة – غالبًا ما يؤدي "تقسيم العمل" بين المفوضية والمجلس وجعل الإجراءات الخارجية للاتحاد غير منسقة. علاوة على ذلك، فأن سيطرة الدول الأعضاء في المجلس على جزء كبير من سياسات حل النزاعات في الاتحاد الأوربي، كان بحاجة إلى تنسيق قوي.

٢. تصور الأطراف المختلفة في النزاع عن الاتحاد الأوربي. اذ تعتمد قوة الاتحاد الأوربي على "صورته" التي يراها أطراف النزاع. وهذا الامر يشكل عامل مهم آخر هو الطريقة التي ينظر بها الفاعلون إلى العضوية كوسيلة لتحقيق أهدافهم الخاصة (مثل إبقائهم في السلطة).

٣. جدوى منظور العضوية: إذا كان احتمال الانضمام بعيدًا جدًا، فإن هذا يجلب عدم اليقين، وإذا تم إعطاء إمكانية الانضمام في وقت مبكر جدًا، فقد يؤدي ذلك إلى تقليل الحافز لحل نزاع معين.

٤. نطاق الأدوات المطبقة: تعتمد فعالية الاتحاد الأوربي على مزيج من الأدوات طويلة الأجل وقصيرة الأجل لحل النزاعات.

٥. التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى ودورها في الصراع: فخلال الحرب الباردة، كان الناتو هو المنظمة التي توفر الأمن في الجزء الغربي من القارة الأوربية. ومع بداية التوسع شرقاً، كانت عضوية الاتحاد الأوربي في الدول مسبوقة بعضوية الناتو (باستثناء مالطا وقبرص). علاوة على ذلك، شاركت الأمم المتحدة أيضًا كقوة حفظ سلام في غرب البلقان وقبرص. كما ان لروسيا والولايات المتحدة أيضًا مصالح قوية، يجب أخذها في الحسبان.

المحور الثاني: سياسة الجوار وحل النزاعات

أطلق الاتحاد الأوربي "سياسة الجوار الأوربية" في عام ٢٠٠٤ لتعزيز الاستقرار والأمن والازدهار في المناطق المجاورة للاتحاد الأوربي، سواء في الجنوب أم في الشرق. وفي عام ٢٠١٥م، اعتمد الممثل الأعلى والمفوضية الأوربية مراجعة سياسة الجوار الأوربية، التي أدخلت تغييراً على إطار التعاون واقترحت سبلاً لبناء شراكات أكثر فعالية في الجوار. وتستند سياسة الجوار الأوربية إلى التزام الاتحاد الأوربي وجيرانه بالعمل معا في المجالات الرئيسة ذات الأولوية. وتقوم هذه الشراكة على القيم المشتركة، وتعزيز

الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والتماسك الاجتماعي. كما تضيف سياسة الجوار الأوربية ثلاث أولويات مشتركة للتعاون:

١. التنمية الاقتصادية لتحقيق الاستقرار

٢. الأمن.

٣. الهجرة والتنقل.

ويعد التمايز هو المبدأ التوجيهي لعلاقات الاتحاد الأوربي مع جواره. ويعترف هذا النهج بالتطلعات المختلفة للبلدان الشريكة نحو علاقاتها مع الاتحاد الأوربي. ولذلك، يقدم الاتحاد الأوربي شراكات مصممة خصيصًا لجيرانه. ويتم وضع الوثائق المشتركة (أي أولويات الشراكة أو جداول أعمال مجالس الشراكة أو ما يعادلها) مع كل بلد، مع التركيز على المصالح المشتركة. وهذا يسمح بالملكية والمرونة في تصميم الدعم لطموحات كل بلد شريك (Dannreuther 2004, 33).

كما يقيم الاتحاد علاقات مع البلدان على أساس السياسات التي تعكس أولويات الاتحاد نفسه. بكلام اخر، يستعمل الاتحاد الأوربي آلية المشروطة لتشجيع التغييرات المحلية في البلدان، ولكن دون تقديم "الجزرة" الأكبر – العضوية. بدلاً من ذلك، يقدم الاتحاد حوافز على نطاق أصغر، مما يقلل بشكل كبير من تأثيره ليس فقط في العلاقات العامة مع البلدان، ولكن في إمكانية حل النزاعات (Dannreuther 2004, 33–35).

هنا، تتمثل إحدى المشكلات الرئيسة في أهمية العلاقات مع الاتحاد الأوربي بالنسبة للجهات الفاعلة المحلية. في بعض الحالات، مثل بيلاروسيا، يمكن أن يكون لآلية الشروط تأثير سلبي ويمكن عدها تدخلاً مباشرًا في الشؤون الداخلية للبلاد. ومع ذلك، فإن بيلاروسيا ليست الحالة الأكثر شيوعًا في الجوار الشرقي من الاتحاد الأوربي. اذ ترمي دول مثل أرمينيا أو أذربيجان إلى توثيق التعاون مع الاتحاد الأوربي، في حين أن أوكرانيا ومولدوفا وجورجيا قد حددت بوضوح العضوية الكاملة في الاتحاد الأوربي كهدف نهائي لها. وهذا يعني أن الاتحاد الأوربي، على الأقل في المجموعة الأخيرة من البلدان،

قد وقع في فجوة أخرى "قدرات – توقعات"، وهذه المرة فيما يتعلق بالعضوية المحتملة لهذه البلدان. وتشير بعض التحليلات إلى أنه خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، استندت سياسات الاتحاد إلى الشرق على توقع أن الدول ستشكل مجموعة متماسكة نسبياً في إطار كومنولث دول الشرق الأوسط. (Coppieters et al. 2004, 62)

أولاً: مولدوفا – ترانسنيستريا

نزاع ترانسنيستريا هو الأول في ورقتنا البحثية هذه مما يسمى "الصراعات المجمدة" في حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي. فعلى الرغم من أن التوترات بين مولدوفا ومنطقتها الشرقية ترانسنيستريا لها بعض الجذور التأريخية، إلا أن الصراع نفسه اندلع بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. اذ لا يمكن وصف الصراعات بأنها صراع عرقي، بالنظر إلى حقيقة أنه حتى قبل عام ١٩٨٩م كانت أكبر مجموعة عرقية في ترانسنيستريا هي المولدافيون. ومع ذلك، يجب ملاحظة أن ترانسنيستريا يسكنها أيضًا الروس والأوكرانيون.

في عام ١٩٩١م، أعلنت مولدوفا استقلالها ولمدة من الزمن فكرت في إمكانية الاتحاد مع رومانيا – الدولة التي لها علاقات تأريخية عميقة مع مولدوفا. وعلى التوالي، سعت ترانسنيستريا إلى البقاء على مقربة من الاتحاد السوفيتي وبعد تفككه مع روسيا، لكنها أعلنت في النهاية الاستقلال تحت اسم بريدنيستروفسكايا مولدافسكايا.

بدأت السلطات المولدوفية حربًا قصيرة في عام ١٩٩٢م، وقتل نتيجة لذلك حوالي ١٥٠٠ شخص. كانت اللحظة الحاسمة لإنهاء النزاع المسلح هي تدخل الجيش الروسي المتمركز في ترانسنيستريا. ومنذ ذلك الحين، ظلت القوات الروسية على أراضي ترانسنيستريا كقوات لحفظ السلام. وفي عام ١٩٩٤م، وقعت مولدوفا اتفاقية مع روسيا للإزالة التدريجية للقوات الروسية في غضون ثلاث سنوات، والتي أصبحت واحدة من النقاط الإشكالية الرئيسة في الصراع. مصدر قلق آخر لمولدوفا هو أكثر من ٤٠ ألف طن من المعدات العسكرية والذخيرة الروسية المخزنة في ترانسنيستريا. وخلال قمة اسطنبول لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا عام ١٩٩٩م، ألزمت روسيا نفسها مرة أخرى بسحب قواتها ومعداتها من

ترانسنيستريا. كانت هناك عدة محاولات لحل النزاع من خلال ما يسمى بصيغة "خماسية الجوانب"، برئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوربا وتضم روسيا وأوكرانيا كوسطاء ومولدوفا وترانسنيستريا كأطراف، وتتم قيادة عملية حفظ السلام بشكل مشترك من القوات الروسية والمولدوفية والترانسنيسترية وتشرف عليها لجنة مراقبة مشتركة (JCC) مع أعضاء التنسيق الخماسي نفسهم. وتجدر الإشارة إلى أن ترانسنيستريا لديها حق النقض في قرارات JCC. حتى الآن، لم تتمكن هذه الآلية من حل النزاع وأدت إلى توطيد النظام في تيراسبول (العاصمة المعلنة لترانسنيستريا)، بقيادة إيغور سميرنوف. وكانت نقطة التحول في الصراع هي انتخابات ٢٠٠١م في مولدوفا، التي فاز بها الحزب الشيوعي. اذ تم انتخاب الرئيس فلاديمير فورونين، على أساس برنامج موالي لروسيا، لكنه أعاد توجيه السياسة الخارجية للبلاد لاحقًا. وقرر مواصلة توثيق العلاقات مع الاتحاد الأوربي، وأعرب مراراً وتكراراً عن استعداده لإبرام اتفاقية شراكة. فبعد وصوله إلى السلطة، أصبحت مولدوفا عضواً في منظمة التجارة العالمية والانضمام لاتفاقية الاستقرار لجنوب شرق أوربا، ولكن نظراً لعدم تضمينها في عملية SAA، فقد استفادت فقط من جانب "الاستقرار" من الميثاق (Nohlen and Stöver 2010, 1330).

سمح التوجه المتغير للسياسة الخارجية لمولدوفا للاتحاد الأوربي بأداء دور أكبر في الصراع. ففي بداية عام ٢٠٠٣م، أنشأ الرئيس فورونين لجنة دستورية مشتركة (JCC) لصياغة دستور جديد. ودعا ترانسنيستريا كمشارك والاتحاد الأوربي بصفة مراقب، اذ قدم مشورة الخبراء. وكانت هذه أول مشاركة رسمية للاتحاد في عملية حل النزاع. في نهاية المطاف، تعثر عمل لجنة التنسيق المشتركة. وفي نوفمبر ٢٠٠٣، اقترحت روسيا من جانب واحد خطة لفيدرالية مولدوفا – ما يسمى بـ "مذكرة كوزاك". فلقد اقترح انشاء كيانين فرعيين ومنح ترانسنيستريا سلطة منع محتملة على التغييرات التشريعية. وهذا يعني أنه إذا انتقلت مولدوفا إلى تكامل أوثق مع الاتحاد الأوربي، فيمكن أن تمنعها ترانسنيستريا بسهولة. من جانبه، أراد الرئيس في ترانسنيستريا إيغور سميرنوف ضمانات عسكرية

إضافية، توفر نشر القوات الروسية لمدة ٣٠ عامًا. بعدها مارس الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة ضغوطًا على فورونين لعدم قبول الاقتراح، وفي النهاية رفضه (Hill 2021).

وخلال عامي ٢٠٠٣م و ٢٠٠٤م، أصدر الاتحاد الأوربي عدة مرات حظر تأشيرات لمسؤولي ترانسنيستريا، في حين كان في الوقت نفسه يفاوض خطة عمل مولدوفا بموجب سياسة الجوار الأوربية. تضمنت الخطة المتفق عليها على جزء خاص بتعاون الاتحاد الأوربي ومولدوفا لحل النزاع في سبع نقاط ملموسة. علاوة على ذلك، بعد أزمة الإغلاق القسري لمدارس اللغة الرومانية في صيف عام ٢٠٠٤م، دعا فورونين الاتحاد الأوربي للانضمام إلى "الصيغة الخماسية الجوانب" للمفاوضات. في نهاية المطاف، وتحديداً في أكتوبر ٢٠٠٥م، انضم الاتحاد والولايات المتحدة إلى المحادثات كمراقبين بصيغة ٥ + ٢ الجديدة. في غضون ذلك، أعيد انتخاب الرئيس فورونين في أبريل ٢٠٠٥م، وهذه المرة بصفته مؤيداً لأوربا. وفي مارس ٢٠٠٥م، اتخذ الاتحاد الأوربي خطوة أخرى نحو زيادة المشاركة في الصراع من طريق تعيين ممثل خاص للاتحاد الأوربي في مولدوفا – الدبلوماسي الهولندي أدريان جاكوبوفيتس. وباتت لديه ولاية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بنزاع ترانسنيستريا، اذ اضحى يعمل من أجل مساهمة الاتحاد الأوربي في تسوية نهائية و"تعزيز مساهمة الاتحاد الأوربي في حل نزاع ترانسنيستريا"(Popescu 2005, 234).

ترتبط أحدث مبادرة للاتحاد الأوربي – مهمة المساعدة الحدودية – ارتباطًا وثيقًا بأحد العوامل الرئيسة، التي تمكن نظام ترانسنيستريا من البقاء – دعم الاقتصاد. ويعتمد نظام PMR بشكل كبير على التجارة والصادرات، فضلاً عن الاتجار غير المشروع ومبيعات الأسلحة؛ نظرًا لأن PMR غير معترف به دوليًا، فإنها تعتمد على طوابع الجمارك في مولدوفا لتصدير منتجاتها. لقد كانت قضية "الطوابع الجمركية" حاضرة دائمًا عندما بدأت الجهود الرامية إلى تغيير الوضع الراهن في النزاع. وفي عام ٢٠٠٣م، مولدوفا وأوكرانيا (التي لديها حدود ٤٠٠ كم مع ترانسنيستريا) توصلت إلى اتفاق بشأن الجمارك ومراقبة الحدود من طريق وساطة الاتحاد الأوربي. ومع ذلك، لم يتعاون الجانب الأوكراني بنشاط

ولم يدعم الحصار اللاحق على ترانسنيستريا من مولدوفا في أعقاب أزمة المدارس (يوسيتش ٢٠١٦، ٤). في أكتوبر ٢٠٠٥م، أطلق الاتحاد الأوربي بعثة مساعدة حدودية بقيادة المفوضية لمدة عامين (EUBAM)، وأرسل حوالي ٥٠ خبيرًا لمراقبة الحدود المولدوفية والأوكرانية. بعد بعض التردد من أوكرانيا بسبب الضغط الروسي، أدخلت البلاد قواعد جمركية جديدة تجعل أي شحنة من ترانسنيستريا غير قانونية دون تصريح من مولدوفا. أثار هذا ردود فعل قاسية من سلطات الأمر الواقع في ترانسنيستريا، واصفة القواعد الجديدة بأنها "حصار اقتصادي" على ترانسنيستريا. كما كان رد فعل موسكو سلبًا واستجابت لدعوة "المساعدة الإنسانية" من تيراسبول، مما زاد من وارداتها من البضائع إلى ترانسنيستريا. ترك سميرنوف عملية التفاوض، وطلب قوات حفظ سلام إضافية من روسيا وانتقل إلى إجراءات ملموسة من طريق الاستيلاء على ميناء فارنيتسا المولدوفي مع قوات شرطة PMR. وهذا يدل على أن مهمة الاتحاد الأوربي الحدودية والمشاركة المتزايدة للاتحاد الأوربي في الصراع من طريق إشراك أوكرانيا ادت إلى نتائج واضحة. وعلى الرغم من أن موقف مولدوفا الخارجي يتجه بشكل متزايد نحو الاتحاد الأوربي، إلا أن سياساتها المحلية تثير مخاوف. ومن ثم، بات يتعين على الاتحاد الأوربي التأكد من أن الرئيس فورونين ملتزم حقًا بمتابعة علاقات أوثق مع الاتحاد الأوربي، ليس فقط لأنه يبقيه في السلطة ويعزز موقفه المناهض لروسيا. علاوة على ذلك، تعد مولدوفا حاليًا أفقر دولة في أوربا، ويعد تطورها أمراً بالغ الأهمية إذا أرادت البلاد أن تصبح جذابة لمواطني ترانسنيستريا. وغالباً ما ينتقد النظام في تيراسبول التطورات السياسية والاقتصادية في مولدوفا لتبرير وجودها. من ناحية أخرى، يسمح الفساد في مولدوفا لـ ترانسنيستريا بتقوية مواقعها الاقتصادية وتقويض الجهود المبذولة لحل النزاع. علاوة على ذلك، غالبًا ما يُقال إن اقتصاد ترانسنيستريا مدعوم إلى حد كبير من المصالح التجارية في أوكرانيا وروسيا (Barbé and Nogués 2008, 86).

على الجانب الاخر، لدى الاتحاد الأوربي القدرة على تغيير ديناميكيات الصراع. اذ تتضمن بعض المقترحات لمشاركة الاتحاد الأوربي التغيير من قوة حفظ سلام روسية إلى فريق متعدد الجنسيات، وهذا يشير الى امكانية إطلاق بعثة الاتحاد الأوربي للشرطة المدنية في مولدوفا. ومع ذلك، لا يمكن تصور هذه الخيارات إلا في سيناريو ما بعد الصراع في مولدوفا، مما يعني زيادة دور الاتحاد الأوربي في عملية التفاوض. وحقيقةً أن الاتحاد الأوربي بالنسبة لتيراسبول هو على الأرجح "العدو الأول" بعد إنشاء بعثة المساعدة الحدودية، اذ سيخلق صعوبات لإشراك ترانسنيستريا مرة أخرى في عملية التفاوض. كما يُنظر إلى بعثة حفظ سلام محتملة بمشاركة الاتحاد الأوربي على أنها إشكالية إلى حد ما؛ لأنها "ستتجاهل معارضة مولدوفا لأي وجود عسكري أجنبي على أراضيها، من شأنه أن يمنح روسيا امتيازاً غير مبرر على الغرب، وسيوفر ذريعة للتصديق على معاهدة القوات التقليدية في أوربا دون تنفيذ روسيا لالتزامات اسطنبول بشأن انسحاب القوات (Dobrescu 2015, 7).

اتسمت خطوات موسكو لإدامة سيطرتها على هذا الإقليم بالبطء والثبات في آن، فهي لم تعترف باستقلال الإقليم، بالرغم من إجراء السلطات المحلية هناك في سبتمبر ٢٠٠٦م، استفتاء لاستطلاع آراء السكان بشأن الانضمام إلى الاتحاد الروسي، صوت فيه ٩٧,١% من الناخبين لمصلحة الانضمام إلى روسيا. بالرغم من هذا، شرعت موسكو في بعض الخطوات التي تمهد لهذا الأمر، فافتتحت في انتخابات مجلس الدوما الروسي عام ٢٠١١م، مراكز اقتراع داخل الإقليم للمرة الأولى على الإطلاق، وهو ما حدث عدة مرات بعد ذلك، الأمر الذي أثار احتجاج مولدوفا، التي رأت في ذلك تمهيداً روسياً لاعتراف مستقبلي باستقلال هذا الإقليم، الذي يضم سبع مناطق إدارية، وتبلغ مساحته الإجمالية نحو ٥ آلاف كيلو متر مربع. عادت سلطات الإقليم عام ٢٠١٤م، عقب ضم موسكو شبه جزيرة القرم الأوكرانية، للمطالبة بالانضمام إلى الاتحاد الروسي، إذ قدمت إلى مجلس الدوما طلباً رسمياً بهذا الشأن، علماً أن الإقليم الانفصالي الآخر في مولدوفا، والذي

يسمى "غاغوزيا"، قام بدوره في العام نفسه بتوقيع اتفاقية عسكرية وأمنية مع موسكو (منصور ٢٠٢٢).

وخلال التوتر الذي ساد جنوب أوكرانيا عام ٢٠١٤م، على خلفية ضم روسيا شبه جزيرة القرم، تواصلت سلطات كييف وتيراسبول "عاصمة الإقليم" في ما يتعلق بأمن حدودهما المشتركة، وحينها كانت سلطات الإقليم تخشى من التأثيرات السلبية التي قد تطرأ على تدفقات الغاز والتدفقات المالية الواردة إليها من روسيا، خصوصاً أن كييف وضعت وقتها قيوداً على عبور أصحاب جوازات السفر الروسية خارج حدودها. يضاف إلى هذا خشية سلطات الإقليم على مدار السنوات الماضية، من تأثر استفادتها الحالية من نظام التفضيلات التجارية المستقلة في الاتحاد الأوربي، الذي يوفر لمنتجات الإقليم وجوداً دائماً في الأسواق الأوربية المختلفة، وهذا كان من نتائج توقيع مولدوفا اتفاقية للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوربي عام ٢٠١٤م (يورونيوز، 2022) كييف، من جانبها، عززت على مدار السنوات الأخيرة من دور الوساطة بين الإقليم ومولدوفا، وسهلت إجراءات السفر من الإقليم وإليه، وكذلك سمحت بسيولة التجارة عبر الحدود، من دون أن تجعل من هذا كله تكريساً للوضع الانفصالي القائم في الإقليم، وجدير بالذكر هنا أن نحو ٥٤% من صادرات هذا الإقليم ذهبت إلى الاتحاد الأوربي عام ٢٠٢١م، وهو ما يجعل سلطات الإقليم تفكر ملياً في تبعات أي خطوات تصعيدية(يورونيوز، 2022).

وفي حزيران ٢٠٢٢م لفتت رئيسة مولدوفا مايا ساندو، أنه "يجب تسوية النزاع في ترانسنيستريا إلى جانب القضايا الأخرى، قبل أن نصبح عضوا في الاتحاد الأوربي". ولفتت إلى "أنني أعتقد أن الأفق الأوربي قد يجعل البحث عن الحل أسهل"، واصفة أن النزاع لن يعرقل التكامل مع الاتحاد الأوربي. كما ذكرت أنه "لا توجد لدينا معلومات حول أن روسيا تعتزم مهاجمة مولدوفا". وأشارت إلى أن "المعلومات التي تتوفر لدينا اليوم تتيح لنا الشعور بالأمان، لكننا لا نعرف ماذا سيحدث بعد نصف السنة على سبيل المثال"(النشرة الدولية 2022).

ثانياً: جنوب القوقاز – أبخازيا، أوسيتيا الجنوبية، ناغورنو كاراباخ:

جنوب القوقاز منطقة معقدة بالنسبة للاتحاد الأوربي. حقيقة أنها تقع بين منطقة شمال القوقاز الروسية وبحر قزوين وآسيا الوسطى وتركيا والشرق الأوسط. أهميتها الإستراتيجية كمنطقة منتجة للطاقة وعبورها، موقعها كمسار رئيسي لأنشطة الجريمة والاتجار الدولية، وتعدد مجموعاته العرقية يجعل مشاركة الاتحاد الأوربي المتزايدة في المنطقة مهمة صعبة. في الواقع، هناك وجود دولي كبير في المنطقة، بدءاً من أنشطة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا، والولايات المتحدة، والأنشطة التجارية الخاصة لعدد من شركات الطاقة، وأخيراً وليس آخراً، اللاعبين الإقليميين (روسيا، تركيا وإيران). ومن أخطر التحديات الأمنية في المنطقة وجود عدد من الصراعات "المجمدة". اثنان منهم (أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية) تتعلق بجورجيا، في حين أن الثالث (ناغورنو– كاراباخ) هو نزاع بين أرمينيا وأذربيجان. هذا يعني أن كل بلد من البلدان الشجرية في المنطقة منخرط في صراع. فضلا عن النزاع المسلح الدائر في الشيشان وشمال القوقاز الواسع، يرتبط التطور الإضافي في المنطقة ارتباطًا جوهريًا بحل هذه النزاعات (Celac et al. 2000, 4).

بحلول عام ٢٠٠١م، قرر الاتحاد الأوربي معالجة بعض النزاعات في عملية PCA. خلال هذه المدة، كانت إحدى الأفكار لزيادة مشاركة الاتحاد الأوربي كإطار عمل والولايات المتحدة هي ما يسمى بميثاق الاستقرار للقوقاز، الذي يتخذ شكل اتفاقية فيدرالية متعددة المستويات. تم طرحه لأول مرة في قمة منظمة الأمن والتعاون في أوربا عام ١٩٩٩ في اسطنبول، وتم تطوير ترتيبها المحتمل من مؤسسات فكرية مثل مركز دراسات السياسة الأوربية. وكانت العقبة الرئيسة أمام هذه المبادرة هي الموقف الروسي – الأرمني بأن الوجود العسكري الروسي في جنوب القوقاز يجب أن يكون مكوناً رئيساً لنظام جديد

للأمن الإقليمي. ولم يتم تقاسم هذا من العديد من المشاركين الآخرين في المناقشات (Mehtiyev 2004, 45).

يبدو أن المشاركة المستقبلية للاتحاد الأوربي سوف تحددها سياسة الجوار الأوربية حصراً. وفي نهاية عام ٢٠٠٥م، بدأ الاتحاد الأوربي المفاوضات مع الدول الثلاث بشأن خطط العمل الخاصة بهم، والتي كان من المقرر أن تنتهي في منتصف عام ٢٠٠٦م. علاوة على ذلك، وفي عام ٢٠٠٣م، عين الاتحاد الأوربي الممثل الخاص لجنوب القوقاز هيكي تالفيتي، وتم استبداله بـ بيتر سيمنيبي في مارس ٢٠٠٦م، مع حصول EUSR الجديد على تفويض أوسع. في الأصل، كانت مهمته هي "المساعدة في حل النزاعات" (Lobjakas 2006, 57).

ولكن تم تغييرها لاحقًا إلى "المساهمة في تسوية النزاعات وتسهيل تنفيذ هذه التسوية بالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا". ومن المؤكد أن الاتحاد يهتم أكثر بما يحدث في جنوب القوقاز، خاصة عندما يتعلق الأمر بإرساء الديمقراطية وحل النزاعات وأمن الطاقة (International Crisis Group 2006).

المحور الثالث: تقييم دور الاتحاد الأوربي في حل النزاعات في المنطقة

يعكس ملخص مشاركة الاتحاد الأوربي في صراعات الجوار صعوبة رئيسة أمام السياسة نفسها، والتي تتلخص بكيفية زيادة نفوذ الاتحاد دون استعمال الأداة الرئيسة له، وهي منظور العضوية. بالطبع، تعتمد قوة هذا المنظور على جاذبيته للبلدان. في حالتين محددتين – مولدوفا وجورجيا – من المتوقع أن يقدم الاتحاد أكثر بكثير مما هو مستعد لتقديمه. ومع ذلك، فإن رغبة هذه الدول في متابعة علاقات أوثق مع الاتحاد حتى الآن تمكنها من اداء دور متزايد في حل النزاعات، لا سيما في حالة ترانسنيستريا. إن قرب الصراع من حدود الاتحاد الأوربي، خاصة بعد انضمام رومانيا، يؤدي بالتأكيد دورًا مهماً في هذا الصدد.

علاوة على ذلك، فإن البلدان التي لها أهمية رئيسة في الصراع مثل أوكرانيا مستعدة للتعاون. هذا ليس هو الحال بالضبط مع جنوب القوقاز. هناك، يعد التزام جورجيا بالتكامل الأوربي وعبر الأطلسي بمثابة دافع للمطالبة بدور أكبر للاتحاد الأوربي في صراعات أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. هنا، من الواضح أن الاتحاد يتردد في التحرك حتى يتم التوصل إلى الوضع النهائي للنزاعات. ويمكن ملاحظة الشيء نفسه في نزاع ناغورنو كاراباخ، اذ لم يعد الاتحاد الأوربي من بين الوسطاء مرة أخرى. وتعد بروكسل أكثر راحة في تقديم المساعدة ودعم عمل المنظمات الدولية الأخرى أكثر من الانخراط بمفردها في تسوية. في الواقع، لدى الاتحاد الأوربي أداة للقيام بذلك – الممثل الخاص – الذي يخلق توازناً بين سياسات المجتمع وسياسات CFSP في المنطقة (Sergunin, and Karabeshkin 2015, 14).

إن عدم رغبة الاتحاد الأوربي في الانخراط بشكل أكثر نشاطًا في نزاعات سياسة الجوار له سبب منطقي مهم وراء ذلك. أولا وقبل كل شيء، لا تزال منطقة التوسع أولوية، هناك، يمكن للاتحاد الأوربي استعمال مجموعة كاملة من الأدوات من أجل ضمان انضمام سلس للمرشحين جميعا. كما انه عبر سياسة الجوار، يكون الاتحاد مستعدًا لتحقيق ذلك، ولكن بحدود معينة. العامل الثاني، الذي يفسر جزئياً العامل الأول، هو روسيا. لا ينبغي أن ننسى أن البعد الشرقي الحالي لسياسة الجوار يتداخل مع البعد الغربي لكومنولث الدول المستقلة (CIS). وقد لا يكون هذا أفضل مثال، اذ أعربت كل من جورجيا وأوكرانيا في الوقت الحالي عن رغبتهما في ترك رابطة الدول المستقلة، لكنها تعمل كمؤشر على أن روسيا لا تزال لديها مصالح حيوية في هذه المنطقة. ومن ثم، فإذا كان الاتحاد الأوربي جادًا في حل النزاعات، فعليه أن يثير التساؤل فيما يسمى بالمساحة المشتركة للأمن الخارجي، والتي تعد جزءًا من إطار علاقاته مع روسيا. علاوة على ذلك، تميل روسيا إلى النظر إلى سياسة الجوار الأوربية بوصفها عقيدة السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي، بدلاً من عدها برنامج تعاون مع شركاء متساوين. ومن الواضح أن الاتحاد الأوربي غير

مستعد للاضطلاع بدور كامل في حل هذه النزاعات في الوقت الحالي. إلا أن هناك علامة إيجابية تتمثل في استعداد الاتحاد لتوظيف قدرات خطة الأمن والدفاع الأوربية الخاصة به، اذ إن مهمة سيادة القانون في جورجيا هي مثال يمكن أن تتبعه بعثات أخرى مماثلة (Sergunin, and Karabeshkin 2015, 15).

النتائج والمناقشات:

ختاما هدف البحث إلى إظهار الدور الذي يمكن أن يؤديه الاتحاد الأوربي في حل النزاعات على حدوده الشرقية، وبعد فحص معظم النزاعات وتقييم نجاحات وفشل الاتحاد في حلها، فإن الاستنتاج العام الذي يمكن استخلاصه هو الحاجة إلى نهج استراتيجي في انخراط الاتحاد الأوربي في النزاعات. ان عدم القدرة على وقف حرب كوسوفو، والانضمام إلى قبرص المقسمة، والاضطرابات المستمرة في المناطق الكردية التركية، والحاجة إلى "إلغاء تجميد" النزاعات المجمدة، تشير هذه الحالات كلها إلى حقيقة أن الاتحاد الأوربي لا يتبع استراتيجية واضحة عند التعامل مع نزاع معين. في مجال التوسع، غالبًا ما يكون نهج "الجزرة والعصا" للشروط غير كافٍ ويعتمد على العديد من العوامل لاسيما اتساق النهج، وجدوى منظور العضوية، وتصورات الأطراف عن الاتحاد، ومجموعة الأدوات المطبقة وأخيراً وليس آخراً، دور الأطراف الأخرى في النزاع وإمكانية التعاون معها. كما يمكن تطبيق العوامل نفسها في منطقة سياسة الجوار الشرقي، اذ لا ترغب بعض الدول إلا في العضوية، ويثير وجود روسيا مرة أخرى الحاجة إلى إقامة حوار رامي بين بروكسل وموسكو.

كما يتعين على الاتحاد الأوربي أن يأخذ في الحسبان بشكل كامل أن النزاعات هي عقبات أساسية أمام فعالية عمليات سياسة التوسع والجوار. وهذا يستدعي العديد من الإجراءات التي يمكن أن يتبعها الاتحاد لكي يصبح أكثر فعالية عند التعامل مع النزاعات. وللمزيد من المعرفة من طريق التواجد على الأرض هو امر ضروري من أجل تسهيل حل النزاع، اذ يحتاج الاتحاد الأوربي إلى أن يكون على دراية بمواقف الأطراف جميعا.

هذا يعني أنه يجب عليه النظر في إمكانية التواصل مع كل فاعل، بما في ذلك قادة الكيانات غير المعترف بها. علاوة على ذلك، ينبغي أن يأخذ الاتحاد في الحسبان مصالح الأطراف، اذ حقيقة أن بلدًا ما يريد أن يسلك طريقًا للعضوية لا يعني أن حكومته لن تستعمله لأغراضها الخاصة (توضيح الأهداف ووسائل تحقيقها). فإذا كان هدف الاتحاد هو تحقيق التوازن بين الوضع الحالي وتغيير الأسباب الكامنة وراء النزاع في نهاية المطاف، فيجب أن يكون ذلك مصحوبًا بأدوات مناسبة. ومع ذلك، في معظم الحالات، تعد المشاركة المباشرة في عملية التفاوض أمرًا بالغ الأهمية، الأمر الذي يتطلب بدوره مزيدًا من الجهود والتنسيق. ومن المهم جدًا أن يُنظر إلى الاتحاد على أنه جهة فاعلة، ويعبر عن موقف مشترك ويتحدث نيابة عن الدول الأعضاء جميعا. هذه نظرة متفائلة للغاية، ولكن في كثير من الحالات يمكن تحقيق مثل هذا الموقف المشترك. علاوة على ذلك، مع تطور CFSP / ESDP، يمتلك الاتحاد الأوربي مجموعة من الأدوات العسكرية والمدنية، والتي يمكن أن تثبت أن الاتحاد جاد بشأن نواياه ولديه القدرات اللازمة لتحقيق أهدافه.

جنباً الى جنب، يحتاج الاتحاد الأوربي الى إطار عمل مشترك. اذ حتى الآن، لم تكن تجربة الاتحاد كإطار عمل إيجابية، مع مثالين هما اتحاد الدولة السابق بين صربيا والجبل الأسود وخطة عنان. ويجب أن يكون الاتحاد الأوربي على دراية بحدود هذا النهج.

فضلا عما تقدم، فأنه حتى الآن، بذلت محاولات كثيرة لتشجيع الدول على التعاون فيما بينها. وغالبًا ما يكون نجاح ميثاق الاستقرار محل خلاف، ولا تحقق المنظمات مثل منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ما ترجوه حتى الآن. وهناك العديد من المحللين يرون أن انضمام بلغاريا ورومانيا هو احتمال لمبادرة جديدة للبحر الأسود، والتي يمكن أن تشمل الدول الأعضاء والمرشحين (تركيا) ودول سياسة الجوار الأوربية والشركاء الثنائيين (روسيا).

الخاتمة:

في ختام بحثنا توصلنا الى الاستنتاجات الآتية:

١- أثبتت العلاقات بين الاتحاد الأوربي وروسيا أنها استراتيجية تقريبًا من حيث الطاقة فقط. فقد يكون "الجيران المشتركون" وصراعاتهم من أصعب الموضوعات التي يجب مناقشتها، لكن يجب على الاتحاد الأوربي البحث عن أرضية مشتركة مع روسيا، لأن التسوية النهائية للنزاع دون مشاركة موسكو أمر مستبعد للغاية.

٢- وبطبيعة الحال، يصعب على الاتحاد الأوربي اتباع هذا النهج في وضعه الحالي. اذ تمنع المشكلات الداخلية للاتحاد الأوربي من العمل كجهة فاعلة دولية ذات مصداقية. كما ان المرشحين والشركاء على حد سواء يتلقون إشارات مختلطة وغير واضحة حول نوايا الاتحاد. ومع ذلك، إذا قرر الاتحاد الأوربي بعد كل شيء تغيير الوضع الراهن في النزاعات على حدوده الشرقية، فيجب أن يكون مستعدًا جيدًا لمواجهة العواقب النهائية لمثل هذه الإجراءات.

قائمة المصادر:

منصور، محمد. ٢٠٢٢. " إقليم "ترانسنيستريا".. بؤرة تصعيد جديدة شرقي أوربا".شبكة الميادين.٢٦ ايار, ٢٠٢٢.

https://www.almayadeen.net/research-papers/%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%86%D8%B3%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D8%A4%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%B4%D8%B1%D9%82%D9%8A-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7

النشرة الدولية.٢٠٢٢. "رئيسة مولدوفا: يجب تسوية النزاع في ترانسنيستريا قبل أن نصبح عضوا في الاتحاد الأوربي" ٢٥ حزيران ٢٠٢٢.

https://www.elnashra.com/news/show/1576946

يورونيوز.٢٠٢٢. " ترانسدنيستريا الانفصالية ملتزمة بمشروع استقلالها عن مولدوفا وقد تنضم إلى روسيا". ٢٢ يوليو ٢٠٢٢

https://arabic.euronews.com/my-europe/2022/07/22/transnistria-committed-achieving-independence-moldova-possible-unification-with-russia

يوسيتش، محمد. ٢٠١٦. "روسيا في عالم متعدد المراكز: صراع النفوذ والهيمنة" مركز الجزيرة للدراسات. ٢٥ يوليو ٢٠١٦.

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/07/160725081946569.html

List of references:

Barbé, Esther, and Elisabeth J. Nogués. 2008. "The EU as a Modest 'Force for Good': The European Neighbourhood Policy." *International Affairs* 84, no. 1 (June): 81-96. doi.org/10.1111/j.1468-2346.2008.00690.x

Celac S., Michael E. and Nathalie T. 2000: A Stability Pact forThe Caucasus. Centre for European Policy Studies. https://aei.pitt.edu/32563/1/2._A_Stability_Pact_for_the_Caucasus.pdf

Coppieters, Michel H., Tamara K., Gergana N., Nathalie T., Michael E., Marius V. 2004. *Europeanization and conflict resolution: case studies from the European periphery*. Academia Press

Dannreuther, Roland. 2004. *European Union Foreign and Security Policy - Towards a Neighborhood Strategy*. Europe: Psychology Press.

Dobrescu, Mădălina. 2015 "EU security practices in Eastern Europe: Extending European peace or managing risks?" Discussion Paper, Institute for European Integration, Hamburg. https://www.econstor.eu/bitstream/10419/107681/1/819306185.pdf

Elnashra. 2022. " Moldovan President: The conflict in Transnistria must be settled before we become a member of the European Union" June 25, 2022. https://www.elnashra.com/news/show/1576946

Euronews. 2022." Separatist Transdniestria is committed to its project of independence from Moldova and may join Russia" July 22, 2022 https://arabic.euronews.com/my-europe/2022/07/22/transnistria-committed-achieving-independence-moldova-possible-unification-with-russia

HIGASHINO, ATSUKO. 2004. "For the Sake of 'Peace and Security'? The Role of Security in the European Union Enlargement Eastwards." *Cooperation and Conflict* 39, no. 4 (December): 347–68. DOI:10.1177/0010836704047579

Hill, Christopher. 2001. "The EU's Capacity for Conflict Prevention." *European Foreign Affairs Review* 6, no. 3 (June): 315-333.doi.org/10.54648/383250

Hill, William. 2021. "Putin on Moldova: What Can We Still Learn from a 2003 Failure?" Wilson Center. January 15, 2021. https://www.wilsoncenter.org/blog-post/putin-moldova-what-can-we-still-learn-2003-failure.

International Crisis Group. 2006. "Conflict Resolution in the South Caucasus: the EU`s Role." March 20, 2006 https://www.crisisgroup.org/europe-central-asia/caucasus/conflict-resolution-south-caucasus-eu-s-role

Lobjakas, Ahto. 2006. " Prospects for a South Caucasus Stability Pact Recede" RFE/RL. May 12, 2006. https://www.rferl.org/a/1068369.html

Mansur, Mohammed. 2022. "Region of Transnistria".. A new epicenter of escalation in Eastern Europe" Almayadeen network. 26 May, 2022 https://www.almayadeen.net/research-papers/%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%86%D8%B3%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D8%A4%D8%B1%D8%A9-

%D8%AA%D8%B5%D8%B9%D9%8A%D8%AF-
%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%B4%D8%B1%D9%82%D9%8A-
%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7

Mehtiyev, Elkhan. 2004 "Perspectives of Security Development in the South Caucasus" *Peace and Conflict Resolution Center* 75, no. 5 (June): 282-287.https://www.bmlv.gv.at/pdf_pool/publikationen/10_ssg_10_meh.pdf

Nohlen, Dieter and Philip Stöver. 2010. *Elections in Europe*: A data handbook. Europe: Nomos Publishers.

Popescu, Nicu. 2005. "The EU Special Representative for Moldova" *Journal of foreign policy of Moldova* 115, no.02 (July): ٢٣٤-٢٥٠. https://www.ceeol.com/search/article-detail?id=24787

Sergunin, Alexander and Karabeshkin Leonid. 2015. "Understanding Russia's soft power Strategy" *Political Studies Association* 35, no. 3 (December): 347-363. Doi: 10.1111/1467-9256.12109

Yositish, Mohammed. 2016 " Russia in a Polycentric World: The Struggle for Influence and Hegemony" *Al Jazeera Center for Studies*. July 25, 2016 https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/07/160725081946569.html.